



جدوى العقوبات الاقتصادية على النظام السوري



مدى تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية والأمريكية «قانون
قيصر» على نظام الأسد بين عامي 2011-2020 والآثار المترتبة
على الشعب والاقتصاد السوري.



المقدمة

فرضت الولايات المتحدة منذ ثمانينيات القرن الماضي جملة من العقوبات الاقتصادية على النظام السوري⁽¹⁾، على خلفية تصنيفها ضمن فئة الدول «الراعية للإرهاب»، ثم تجددت تلك العقوبات بأشكال أخرى في عهد إدارتي جورج بوش الأب (1989-1993)، وبيل كلينتون (1993-2001) كتخفيض الصادرات الأميركية إلى سوريا، وتجددت العقوبات الأميركية في ظل إدارة بوش الابن في العام 2003 إثر اجتياح العراق من خلال «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان» المعروف بقانون "SALSAK"، تضمنت منع التعامل الاقتصادي والاستثماري بين البلدين ومنع الشركات الأميركية من دخول السوق السورية - باستثناء الأنشطة المتعلقة بالدواء والغذاء - وتجميد أرصدة الحكومة السورية في البنوك الأميركية وتخفيض التمثيل الدبلوماسي وتقييد حركة الدبلوماسيين السوريين.

ومع انطلاق الاحتجاجات الشعبية ضد نظام بشار الأسد عام 2011، أصدر الرئيس الأميركي باراك أوباما في 29 نيسان/أبريل 2011، أمراً تنفيذياً بفرض عقوبات جديدة على سوريا، وسّع فيه العقوبات المفروضة عليها بموجب القرارات المتخذة في مايو/أيار 2004، وفي أبريل/نيسان 2006، وفبراير/شباط 2008.

أما الاتحاد الأوروبي كان قد صعد من موقفه تجاه سوريا في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 بتجميد القروض التنموية التي منحها بنك الاستثمار الأوروبي إلى سوريا، وإدراج 18 شخصية مدنية وعسكرية على قائمة العقوبات، الأمر الذي يهدد نشاط وأعمال تجار وصناعيين مقربين من النظام ويقدمون خدماتهم له عبر تخفيف العزلة والحصار الاقتصادي عليه.

1 بناء على التوصية المتخذة في الكونغرس الأميركي عام 1979 والقاضية بضرورة موافقة اللجنة المختصة في الكونغرس على الترخيص لتصدير السلع والتكنولوجيا - التي تزيد قيمتها عن 7 ملايين دولار - إلى أي دولة داعمة للإرهاب، مارست الولايات المتحدة الأميركية عام 1980 بموجب هذا القانون حظراً تكنولوجيا على سوريا شمل كافة السلع والتجهيزات التي تحوي مكوناً أميركياً بنسبة 10% فأكثر.

كما وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر عام 2019 على قانون عُرف باسم قانون «قيصر»⁽¹⁾، الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران/ يونيو 2020، ويشمل القانون جملة من العقوبات التي تؤثر بشكل عملي على كافة مجالات الاقتصاد السوري تقريباً.



وسنحاول في هذا المقال تقديم لمحة كافية عن نوعية وأهداف العقوبات الغربية على نظام الأسد ومدى تأثيرها عليه، كما سنقوم بتسليط الضوء على مخاطر هذه العقوبات على الاقتصاد السوري والشعب السوري.

1 حظي «قانون قيصر» الأمريكي بتأييد الجمهوريين والديمقراطيين؛ ويأتي كعقاب لنظام الرئيس، بشار الأسد، جرّاء الانتهاكات الانسانية التي ظهرت في 55 ألف صورة توثّق جرائم الأسد في السجون والمعتقلات في سوريا، سرّبها المصور العسكري المنشق عن النظام المعروف بالاسم المستعار «قيصر». وقد تردد هذا الأخير على الكونغرس الأمريكي باستمرار على مدى الأعوام الماضية، وعرض صورته على المشرّعين، لحثهم على ضرورة الضغط على نظام الأسد لوقف «جرائمه».

نوعية العقوبات الغربية على سوريا:

تطول العقوبات الغربية والأمريكية بشكل خاص على كافة الشخصيات النافذة داخل النظام الحاكم وعلى رأسها بشار الأسد وأخيه ماهر الأسد⁽¹⁾، وبعض الأجهزة العسكرية داخل قوات الأسد أو الميليشيات الحليفة له، بالإضافة لكافة الشركات والشخصيات السورية والأجنبية التي تباع أو تزود حكومة النظام ببضائع أو خدمات أو تقنيات للقطاعات العسكرية والنفطية⁽²⁾، ولكل ما يمت بإعادة الإعمار بصفة، كما تجمد العقوبات أرصدة الدولة ومئات من الشركات والأفراد التابعة للنظام وشركاءه. وتحظر واشنطن بالفعل على الأمريكيين تصدير أي سلع إلى سوريا أو الاستثمار فيها كما تحظر الصفقات التي تشمل منتجات النفط والغاز.

كما استهدف قانون العقوبات من يتعاملون مع كيانات روسية وإيرانية في سوريا وهو ما يوجه ضربة لحلفاء الأسد. وكذلك كل شخص يبيع أو يوفر سلعاً أو خدمات أو تقنيات أو معلومات أو أي دعم آخر يسهل بشكل كبير صيانة أو توسيع الإنتاج المحلي للحكومة السورية من الغاز الطبيعي أو البترول والمنتجات البترولية.

ولاتزال الولايات المتحدة مستمرة في فرض العقوبات ضمن قانون قيصر حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، وكان آخرها عقوبات في 22 ديسمبر 2020، طالت كل من البنك

1 أبرز الشخصيات الخاضعة للعقوبات الأمريكية: بشار الأسد، رئيس النظام السوري. - أسماء الأسد، زوجة الرئيس السوري وعائلتها، وماهر الأسد قائد الفرقة الرابعة، وبشرى الأسد شقيقة بشار الأسد، ومنال الأسد، زوجة ماهر الأسد، وسامر الدانا قائد اللواء 41 في الفرقة الرابعة، وغسان علي بلال عميد في الجيش، ومحمد حمشو رجل أعمال سوري وعضو مجلس الشعب، ونادر قلعي رجل أعمال سوري، وحافظ الأسد نجل رئيس النظام، وزهير توفيق الأسد ونجمله كرم الأسد، إضافة إلى "الفرقة الأولى" في قوات النظام السوري.

كما أدرجت رجل الأعمال وعضو غرفة "تجارة دمشق" وسيم أنور القطان، وشركاته، وشملت أيضاً العقوبات قياديين في حزب "البعث" وضباط في قوات النظام، إضافة إلى قياديين عسكريين متقاعدين كان لهم دور في ارتكاب الجرائم.

2 أبرز الشركات الخاضعة للعقوبات الأمريكية: شركة «بنيان دمشق» التي تعمل في مجال البناء والعقارات، وشركة «دمشق الشام»، وشركة «كاستل هولدينغ» المسجلة في النمسا، وشركة «آرت هاوس» المسجلة في النمسا أيضاً، وشركة «كاستل إنفست هولدينغ» المسجلة في سوريا والمرتبطة بنادر قلعي، وشركة «قلعي» للصناعات، وشركة «راماك» للمشاريع التنموية والإنسانية، وشركة «روافد دمشق» التي تعمل في مجال العقارات، وشركة «تميز» المحدودة المسؤولية التي تعمل في مجال العقارات... إلخ.

المركزي السوري وعدداً من الكيانات والشخصيات السياسية والاقتصادية الأخرى أبرزها عائلة زوجة الرئيس السوري «أسماء الأخرس»⁽¹⁾.

ويقّر مسؤولون في دمشق أنّ العقوبات المفروضة ستؤثر بالسلب على الاقتصاد السوري، لكنهم بالمقابل يتحدثون عن إمكانية تخطيها عبر الاعتماد على أصدقاء سوريا خاصة روسيا وإيران والصين، وبعض الدول العربية.



1 الأفراد والكيانات التي فرضت عليها الخزانة الأمريكية العقوبات الأخيرة ضمن قانون قيصر:

1. أسماء الأخرس (الأسد) 2. إياد الأخرس 3. فواز الأخرس 4. فراس الأخرس 5. سحر عطري الأخرس 6. ليلى محمد نذير الكناية 7. كفاح ملحم

الكيانات: 1. العامر للتطوير والاستثمار العقاري 2. العامر لصناعة الإسمنت والبلوك والبلاط 3. العامر لتصنيع البلاستيك 4. الليث الذهبي لخدمات النقل والشحن 5. مصرف سوريا المركزي 6. شركة أرض الخير 7. شركة ليتيا 8. شركة ليا 9. شركة الطبيات المتعددة 10. شركة سوران



قانون قيصر..

ما سبب تسميته؟ وما هي أبرز بنوده؟

سبب التسمية:

نسبة لاسم الشخص الذي صور أكثر من 50 ألف صورة توثق المجازر المرتكبة بحق المدنيين من قبل النظام السوري

- يهدف لمعاقبة النظام السوري ورئيسه ومعاونيه على جرائم الحرب التي ارتكبتها بحق السوريين

تأثيره على:

المركزي السوري وغسيل الأموال

- يجيز مراقبة أعمال المصرف المركزي السوري في مجال غسيل الأموال
- في حال ثبتت تهمة تبيض الأموال تفرض إجراءات عقابية منصوص عليها في القانون الأمريكي

الأشخاص والكيانات

- فرض عقوبات على الأشخاص أو المتعاقدين عسكريا والداعمين ماليا وتقنيا للنظام السوري

- يحظر القانون بموجب صلاحيات الرئيس الأمريكي جميع المعاملات في الممتلكات والمصالح العائدة للشخص الأجنبي إذا كانت موجودة في الولايات المتحدة أو ضمن حيازة شخص أمريكي.

- للرئيس الأمريكي الحق بوضع قائمة بأسماء أشخاص يرى أنهم مسؤولون عن انتهاكات سواء وقعت داخل سوريا أو خارجها.

قائمة الأشخاص الذين شملهم قانون قيصر:

- الرئيس السوري
- رئيس الوزراء ونائبه
- مجلس الوزراء
- رؤساء القوات المسلحة والاستخبارات
- وزراء الداخلية
- القادة والنواب
- وقادة الحرس الجمهوري والمحافظون

شروط رفع العقوبات

- وقف قصف المدنيين من قبل النظام وروسيا
- وقف قصف المنشآت الطبية والخدمية وغيرها
- السماح بإيصال المساعدات للمناطق المحاصرة ومنح حرية التنقل للمدنيين
- إطلاق سراح المعتقلين والسماح للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول إلى السجون ومراكز الاعتقال
- تأمين العودة الآمنة والكرامة للاجئين
- تقديم مرتكبي الجرائم في سوريا للعدالة، وتأمين عملية مصالحة وحوار.

أقره الكونغرس الأمريكي في 20 كانون الثاني 2019

تستمر فاعليته حتى عام 2024

بدأ تنفيذه في 17 حزيران / يونيو 2020

هدف العقوبات الغربية والأمريكية على النظام السوري:

يتضح من العقوبات المزدوجة (الأمريكية - الأوروبية) -قانون قيصر على وجه الخصوص- أنها تهدف إلى عدة أهداف استراتيجية على المدى المتوسط أو البعيد ومن أهمها:

أولاً: فرض عزلة دولية وإقليمية على نظام الأسد. فمع تطبيق العقوبات الغربية وقانون "قيصر" ازدادت عزلة نظام الأسد الإقليمية والدولية، رغم محاولات التقارب معه من قبل دول مثل مصر والإمارات وسلطنة عمان ولبنان والعراق وغيرها.

ثانياً: تجفيف منابع دعم نظام الأسد ومنعه من إعادة الإعمار. بموجب العقوبات المفروضة على الاقتصاد السوري فإن نظام الأسد لن يتمكن من تحقيق الكثير من الموارد المالية التي توفر له البدء بأي عملية حقيقية لإعادة الإعمار، وذلك عن طريق منع أي مؤسسة دولية تجارية من التعامل معه (استثمار - تحويل أموال - عمليات التجارة والتوريد).

ثالثاً: محاولة إيجاد تصدعات داخل بنية نظام الأسد: يرى مراقبون أن الاستمرار في تطبيق العقوبات وحصار النظام مالياً، قد يؤدي لخلق تصدعات كبيرة داخل النظام السوري، التي أكدتها مؤخراً عدة تقارير تتحدث عن صراع جديد بين أذرع النظام الاقتصادية، كالخلاف الذي انتهى بتجريد رجل الأعمال السوري «رامي مخلوف» والمقرب من النظام السوري سابقاً من كل أملاكه، ولازالت تداعياته تلقي بظلالها على الاقتصاد السوري وبقية رجال الأعمال المواليين لنظام الأسد خشية ملاقاتهم لمصير مخلوف.

على الجانب الآخر قد يشهد نظام الأسد المزيد من الاحتجاجات الشعبية، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية كالتى حصلت في محافظة السويداء مؤخراً.

رابعاً: فرض تسوية سياسية على نظام الأسد. تهدف واشنطن من خلال عقوباتها المستمرة على نظام الأسد إلى محاولة الدفع بتسوية سياسية ربما تنتهي بإزاحة

الأسد عن السلطة على حد قول بعض مسؤولي الولايات المتحدة، ويقول جيمس جيفري، المبعوث الأمريكي السابق للملف السوري في إشارة إلى العقوبات الأمريكية على نظام الأسد وطفائه: إنَّ أمريكا ستواصل الضغط على نظام الأسد وطفله الروسي إلى أن يدركوا حجم المستنقع الذي غرقوا فيه ويوافقوا على إجراء تسوية.

وقد قال المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، جيمس جيفري: "إنَّ بلاده واضحة في الشروط الخمسة التي يجب على الحكومة السورية تنفيذها، والتي تتلاقى مع أهداف واشنطن العامة لإيقاف فرض العقوبات. واشترط جيفري لإيقاف العقوبات:

عدم استخدام النظام السوري وطفائه المجال الجوي السوري لاستهداف المدنيين.

إطلاق سراح السجناء السياسيين.

السماح بوصول المساعدات الإنسانية للمحاصرين.

السماح بالعودة الطوعية الكريمة للنازحين.

المحاسبة العادلة لمرتكبي جرائم الحرب.

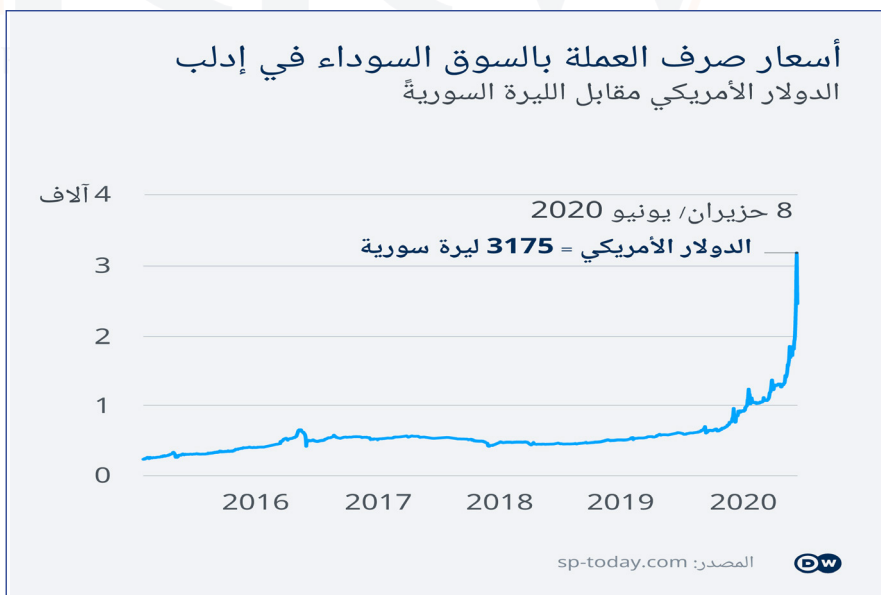
أما وزير الخارجية الأمريكي، مايك بوميو فيقول إنَّ شرط الولايات المتحدة الأمريكية لرفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا هو تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، مشترطاً "تسوية سياسية". لكنه لم يكشف عن نوع تلك التسوية.⁽¹⁾

بعض الآثار المترتبة على الاقتصاد السوري بسبب العقوبات:

مع دخول البلاد في دوامة الحرب الداخلية ودخول العقوبات الغربية حيز التنفيذ، بدأت كثير من الشركات ورؤوس الأموال المحلية والخارجية بمغادرة الأراضي السورية، كما أحجم المستثمرون عن الدخول إليها أيضاً، فتعطلت آليات عمل القطاعات الحيوية وأبرزها المصارف، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وشهدت الليرة السورية انهياراً غير مسبوق، كما ضربت العقوبات الغربية العديد من القطاعات الحيوية في سوريا أهمها: قطاع الطاقة والزراعة، والتجارة.

أولاً- انهيار الليرة السورية:

أدت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة الناتجة عن الحرب، وسوء الإدارة، والعقوبات الأمريكية، والتأثير غير المباشر للانهيار المالي في لبنان المجاور إلى تدمير قيمة الليرة السورية، وتعيش الليرة السورية أسوأ فترة الآن، وأدنى مستوى لها في تاريخ الدولة السورية، فبعد أن كان سعر الدولار الواحد بمتوسط 50 ليرة عام 2011، وصل اليوم إلى حاجز 3000 ليرة.



يعود انهيار الليرة إلى عدة أمور أهمها العقوبات الاقتصادية على الدول الداعمة للنظام السوري، إيران أولاً ثم روسيا، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار في كل من لبنان والعراق، رتتا النظام التي يتنافس من خلالهما، لاسيّما لبنان، بالإضافة للعقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على شخصيات رئيسية في النظام السوري، والتي تعتبر أذرع الاقتصاد، مثل رامي مخلوف، وسامر الفوز، ووسيم قطان، وعدد غير قليل من المسؤولين والتجار الذين يؤمنون احتياجات النظام من الخارج.

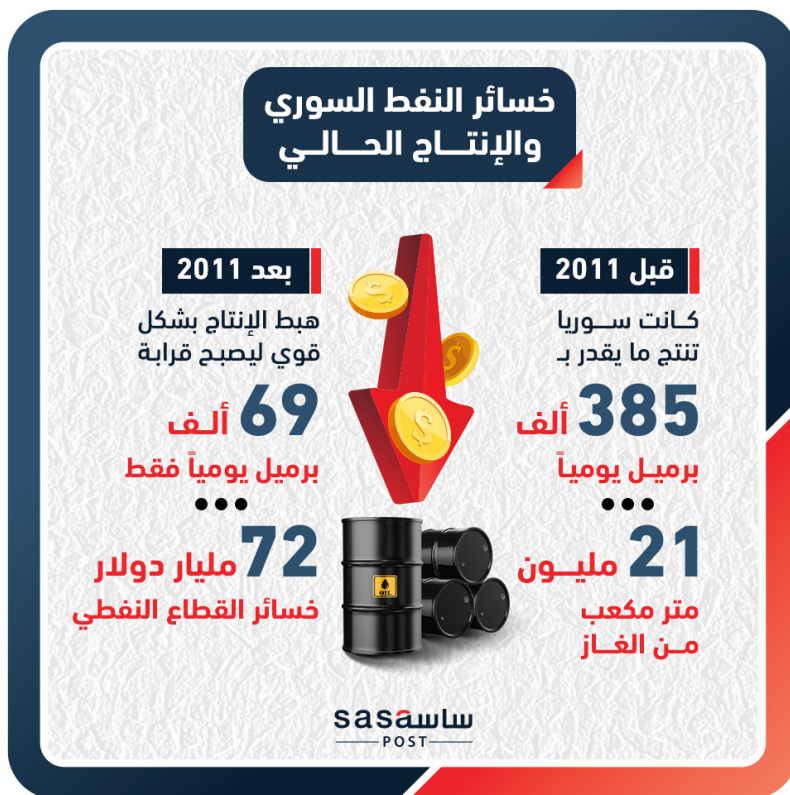
وهناك جملة من العوامل الاقتصادية تترتب على انخفاض قيمة الليرة السورية أهمها انخفاض موارد سوريا من النقد الأجنبي، وزيادة النفقات منه لتأمين احتياجات المواطنين، وخاصة في ظل انخفاض مستوى الإنتاج المحلي وانعدام التصدير، مقابل الاعتماد الكلي على الاستيراد.

AL - KHATTABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS



ثانياً- النفط والطاقة:

انخفض ميزان تجارة النفط والمشتقات النفطية في سوريا من فائض بقيمة 2.1 مليار دولار في العام 2011 إلى عجز بقيمة 4.4 مليار في العام 2012 أي بعد عام واحد فقط على اندلاع الثورة السورية.⁽¹⁾



1 وكالة الأناضول التركية: تشير بيانات موقع «بريدش بتروليوم» للنفط، إلى أن إنتاج النفط في سوريا، بلغ 406 الاف برميل في عام 2008، وانخفض عام 2009 ليصبح 401 ألف برميل يومياً، ثم أصبح 385 ألف برميل في عام 2010، و353 ألف برميل في عام 2011، و171 ألف برميل في عام 2012، و59 ألف برميل في عام 2013، و33 ألف برميل في عام 2014، ثم 27 ألف برميل في عام 2015، و25 ألف برميل في عامي 2016 و2017، و24 ألف برميل في عام 2018.

وفي عام 2008، كان ترتيب سوريا في احتياطي الغاز في المرتبة 43 عالمياً، بواقع 240.7 مليار متر مكعب، حسب "List of countries by natural gas proven reserves"، في الوقت نفسه احتلت المرتبة 31 باحتياطي البترول

أما اليوم وبعد مرور ما يقارب التسع سنوات على اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضد نظام الأسد، فقد ألحقت خسائر فادحة بقطاع النفط والغاز في البلاد تقدّر بأكثر من 70 مليار دولار أميركي منذ عام 2011 وحتى العام 2019.⁽¹⁾

وفي حين لازالت أبرز حقول الطاقة خارج سيطرة قوات الأسد، تقدر احتياجات سوريا من النفط يومياً بنحو 136 ألف برميل نفط. وبالتالي، فإن ما يُنتج حالياً يشكل 20% فقط من حاجة سوريا من النفط، وما بين 60 و70% من حاجتها للغاز.⁽²⁾ وبفعل العقوبات الغربية على نظام الأسد أُجبرت الشركات الدولية التي استثمرت في حقول النفط والغاز السورية على الانسحاب لاحقاً.

ونتيجة الخسائر المتراكمة، باتت دمشق مجبرة على استيراد حاجتها من الدول الحليفة للنظام الحاكم من خلال الالتفاف على العقوبات. واعتمدت بشكل رئيسي على إيران لتأمين حاجاتها من النفط. إلا أنّ العقوبات الأمريكية عبر قانون «قيصر» عَقَدَت الموضوع أكثر على الأسد وداعميه، ولم يعد من السهولة بمكان إمداد النظام السوري بأي ناقلة نفط، وهو ما بدا واضحاً، فمنذ تشرين الأول / أكتوبر 2018 حتى مطلع شهر أيار/مايو، وفق صحيفة الوطن المقربة من دمشق؛ لم تصل أي ناقلة نفط من طهران التي طالما اعتادت على دعم النظام السوري.

وبالنظر إلى استمرار العقوبات الأمريكية، وبقاء حقول النفط خارج سيطرة الأسد وحلفائه، يستمر النظام السوري بالاعتماد على طريق بديلة لتجاوز العقوبات المفروضة منها:

- الاعتماد على شراء النفط من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية «قسد» بالاعتماد على صهاريج النفط التابعة لشركة «حسام القاطرجي».
- أما الخيار الثاني فهو بالاعتماد على صهاريج النفط التي لا تزال تأتي من العراق برعاية وإشراف إيران، رغم تراجع هذا الرافد بعد رقابة الأميركيين على الحدود.
- كذلك شحنات عبر ميناء بيروت، والتي ينقلها مهربون بإشراف حزب الله، لكنها تعرضت لضربة موجعة عند تفجير مرفأ بيروت الأخير.

1 تصريح سابق لوزير النفط السوري في حكومة الأسد «علي غانم» خلال حوار أجراه مع التلفزيون السوري 9-4-2019.

2 تصريح سابق لوزير النفط السوري في حكومة الأسد «علي غانم» خلال حوار أجراه مع التلفزيون السوري 9-4-2019.

ورغم تنوع الخيارات البديلة لدى نظام الأسد، إلا أنَّ المشكلة الحقيقية تكمن في دفع ثمن النفط بالدولار، إذ تقدر فاتورة استيراده شهرياً بنحو 200 مليون دولار، الأمر الذي يدفع النظام لإجبار القطاع الخاص على تسديد فواتير الاستيراد، أو يرفع السعر، أو يقايض النفط بسلع ومنتجات سورية، كما يفعل مع روسيا وإيران.

لقد أدخلت تلك العقوبات سوريا في أزمة محروقات اشتدت خلال فصل الشتاء وأجبرت الحكومة على اتخاذ إجراءات تقشفية واسعة. فشهدت البلاد خصوصاً في الفترة الأخيرة منذ نحو عامين ندرة في الوقود وارتفاع أسعاره على الشركات الصغيرة وعلى المواطن السوري بشكلٍ عام، كما دفعت أزمة الطاقة إلى التقنين الكهربائي وخفض إنتاج المياه المنزلية ومياه الري.

ثالثاً - الزراعة:

انعكست الأزمة المترتبة في قطاع الطاقة «النفط»، على القطاع الزراعي بشكل واضح، فقد أدى نقص الوقود، إلى ضعف ضخ مياه الري للمناطق الزراعية، وبالتالي انخفاض كبير في الأراضي المزروعة المروية وانخفاض حاد في إنتاج المحاصيل الزراعية. وهو ما أثر بشكل كبير على الأمن الغذائي بشكل عام، إذ أصبحت الزراعة تعتمد إلى حد كبير على هطول الأمطار.

فعلى سبيل المثال شهدت البلاد تراجعاً حاداً في إنتاج محصول القمح المروي بسبب التكاليف العالية للوقود والأسمدة وغيرها، الأمر الذي جعل الإنتاج السوري يهبط إلى ما دون المستوى اللازم لتوفير الحاجيات الأساسية كالخبز. كما دفعت العقوبات الاقتصادية إلى توقف واردات الأسمدة إلى سوريا بشكل شبه كامل. وأدى ذلك إلى التخلي عن استخدام الأسمدة في الإنتاج الزراعي، لا سيما في إنتاج القمح. وهو ما تسبب في انخفاض المحاصيل إلى النصف تقريباً.

واستوردت سوريا خلال السنوات الثلاث الماضية ما معدله أكثر من 1.1 مليون طن من القمح، وكانت جميع الواردات تقريباً من روسيا، لكن انتشار فيروس كورونا دفع روسيا إلى الحد من صادرات القمح في وقت سابق من هذا العام لحماية إمداداتها المحلية. وقال مسؤول في مؤسسة الحبوب السورية هذا الشهر، إن الشركات الروسية

انسحبت من 6 عقود مع سوريا؛ مما قلص إجمالي واردات القمح إلى النصف تقريباً.⁽¹⁾

كما شهدت سوريا تراجعاً حاداً في الثروة الحيوانية وخصوصاً إنتاج لحم الغنم واستهلاكه، وأدى ذلك إلى خسارة مصدر مهم للصادرات السورية. كذلك، تعطلت زراعة القطن، مع ارتفاع تكاليف الري. وانخفضت قيمة الخضار والفاكهة مع تدني الاستهلاك المحلي وارتفاع الأسعار، فأصبح المزارعون يعتمدون أكثر على شبكات التصدير غير الرسمية.

وطبقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن هناك نحو 9.3 مليون سوري يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي.⁽²⁾ وأضحت سوريا، التي كانت يوماً ما دولة مصدرة للقمح، تعتمد جزئياً على وارداتها من هذه المادة الحيوية من روسيا.

رابعاً - الصناعة والتجارة:

أدت العقوبات الغربية إلى تأثير كبير في قطاعي الصناعة والتجارة السوريين، فتراجعت فرص العمل، بسبب التراجع في نمو الشركات الصغيرة، وتضرر الشركات الكبيرة وإفلاس بعضها أو مغادرتها خارج البلاد، الأمر الذي أدى إلى تضرر قطاع التصدير المرتبط بها.

كما وسّع قانون قيصر مساحات الشلل في بنية النظام الاقتصادية، خصوصاً بعد فرض عقوبات على البنك المركزي الأمر الذي أفقد الليرة السورية 40 % من قيمتها مقابل الدولار الأميركي في السوق السوداء منذ شهر يونيو/حزيران لعام 2020، وارتفاع جنوني في الأسعار، مما ساعد على شل حركة التجارة والصناعة والخدمات، وأصبح من الصعب تأمين قسم أكبر من الدولار والعملات الصعبة الأخرى اللازمة لاستيراد الأغذية والأدوية ومستلزمات الإنتاج.

أضف إلى ما سبق شهدت البلاد عمليات لإغلاق العديد من المنشآت الاقتصادية، وتوقّف العديد من مشاريع البناء، والمصانع والورش، وانسحاب العديد من المستثمرين إلى خارج البلاد.

1 تقرير لصحيفة واشنطن بوست: أزمة الخبز الطاحنة أكثر مظاهر الانهيار الاقتصادي بسوريا - نقلاً عن موقع الجزيرة نت

2 تصريح المتحدث الإعلامي باسم برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة «اليزابيث بليرز» 2020/05/12.

وبدأت حكومة الأسد بالبحث عن حلول وبدائل اقتصادية يخفف عنها أثر العقوبات، إذ لجأت في البداية إلى نظرية "الإكتفاء الذاتي" عبر الاهتمام بعدة قطاعات وأهمها الصناعة المحلية والزراعة. أما الحل الثاني التي تعمل عليه حكومة الأسد هو "نظام المقايضة" مع الدول الداعمة وخاصة إيران، بحسب ما تحدث عنه مسؤولون من البلدين.⁽¹⁾

مخاطر العقوبات وأثرها المباشر على نظام الأسد:

يمكن القول أنّ النظام السوري وعلى وقع العقوبات أصبح بين عدة مخاطر:

- تعاظم الضغوط المحلية المتأتية من ارتفاع مستوى الفقر العام في سوريا وما ستفرضه من حركات احتجاجية كما هو الشأن في السويداء.
- عدم قدرته على ضبط طبقة المنتفعين المتحكمين بالاقتصاد السوري، بسبب خشيته من مصير مشابه لمصير مخلوف.
- ضعف قدرة حلفاء الأسد على تقديم الدعم المادي الكافي جراء العقوبات المستمرة.
- التقليل من القدرة على شن هجمات جديدة تجاه المناطق الخارجة عن سيطرته «إدلب - شمال شرق سوريا - ريف حلب الشمالي».⁽²⁾

1 وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في حكومة الأسد، محمد سامر الخليل، قال خلال جلسة في مجلس الشعب في 2020/10/18 أنه "يتم العمل على عقد اتفاقيات مقايضة للمنتجات الفائضة وبخاجة إلى تصدير، مع المواد التي تحتاجها سورية مع الدول الصديقة من دون تحويل الأموال". وبعد أربعة أيام أعلن نائب ما تسمى "غرفة التجارة السورية- الإيرانية المشتركة"، فهد درويش، لموقع "الوطن أونلاين"، أن "هناك مباحثات إيرانية- سورية لتطبيق التجارة بالمقايضة بين البلدين".

2 يقول المبعوث الأمريكي السابق إلى سوريا «جيفري»: «إن العقوبات تضرب النظام السوري وتعزل قدرته على اتخاذ القرار والأعمال العسكرية».

خيارات النظام السوري:

بالإضافة للالتفاف اقتصادياً على العقوبات الغربية وقانون «قيصر» كما أسلفنا عبر إيجاد طرق بديلة في مجال الطاقة أو الزراعة أو التجارة، بالاعتماد على حلفاء إقليميين كإيران أو دوليين كروسيا والصين، فهناك جملة من الخيارات التي لا يستبعد أن يلجأ إليها الأسد مع حلفائه لتحسين شروطه التفاوضية مع القوى الغربية والأمريكية في ملف العقوبات ومنها:

- التصعيد العسكري من جديد لزيادة تعقيد المشهد باتجاه السيطرة على محافظة إدلب لتحسين شروطه التفاوضية.
- السيطرة على مسار التسوية السياسية واللجنة الدستورية.
- فرض تسوية جديدة في مناطق الإدارة الذاتية شرق الفرات مع المكوّن الكردي.
- القبول الشكلي بالحل السياسي لتخفيف وطأة العقوبات لكسب الوقت، أملاً في حدوث تغيرات دولية كتفاهمات أمريكية-روسية.

FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

مخاطر العقوبات وأثرها على الشعب السوري:

على رغم شعارات الصمود في وجه العقوبات التي يتغنى بها مسؤولو النظام باستمرار، إلا أنَّ الواقع الاقتصادي والوضع المعيشي للمواطنين وما وصلت إليه الليرة السورية من تدهور أمام العملات الأجنبية، يوضح تأثير هذه العقوبات بشكل جلي من خلال ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم بشكل كبير، ومن الواضح أنَّ العقوبات الأمريكية قد أثرت بشكل كبير على المسائل المرتبطة بحياة الناس العادية ورزقهم اليومي.



لقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة تزيد على 200% في أقل من عام واحد (2019-2020)، وتصدرت سوريا قائمة الدول الأكثر فقراً بالعالم، بنسبة بلغت 82.5%⁽¹⁾ وطبقاً لبرنامج الأغذية العالمي، هناك نحو 9.3 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، كما أنَّ مليوني شخص قد يضافون إلى هذا الرقم خلال العام 2020.⁽²⁾ وأضحت مواقع التواصل الاجتماعي تعج بالصور التي تتناول طوابير السوريين أمام محطات الوقود والأفران، عدا عن ساعات التقنين الطويلة للكهرباء، وانهايار سعر صرف الليرة السورية، وغلاء الأسعار بشكل يفوق قدرة السوريين أصحاب الدخل المحدود على تأمين مستلزماتهم اليومية.

1 بحسب بيانات موقع "World By Map" العالمي التي وردت في تقرير له في شباط 2020.

2 تقرير مشترك لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) صدر في نهاية العام 2019:

- 11.1 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية
- 9.3 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي - العدد قابل للارتفاع بنحو مليوني شخص في العام 2020.
- 6.7 مليون شخص تلقوا مساعدات من البرنامج في عام 2019

تناولت مجلة فورين أفيبرز الأمريكية العقوبات الأمريكية في مقال لها بعنوان "القسوة غير المبررة لعقوبات ترامب الجديدة على سوريا"، تقول فيه بأن العقوبات الأمريكية الجديدة على داعمي النظام السوري تضر بشكل لا لبس فيه الشعب السوري بالدرجة الأولى، ولا تخدم المصالح الأمريكية.

أما مجلة «فورين بوليسي» (Foreign Policy) الأمريكية فقدمت مقالاً عقدت فيه مقارنة بين أحوال الشعبين السوري والعراقي تحت حكم كل من الرئيسين بشار الأسد وصادق حسين. ويقول المقال: "إنَّ العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على النظام الحاكم في سوريا إضافة على القصف الهامجي من النظام السوري وحليفه الروسي دفعوا البلاد نحو حافة المجاعة"، وأضافت "إنَّ سوريا الأسد تتضور جوعاً مثلما كان عليه حال العراق إبان حكم صدام".

وأشار المقال إلى أن "ما يربو على 80% من السوريين يعيشون الآن تحت خط الفقر، وتسببت معاناة الناس من أجل تدبير لقمة العيش في ارتفاع معدلات الجريمة، بينما تعيث عصابات -تهريب البضائع والأسلحة والمخدرات واختطاف البشر للحصول على فدية- فساداً في أجزاء عديدة من سوريا.

أما صحيفة «الواشنطن بوست» الأمريكية، فنشرت تقريراً مطولاً سلطت فيه الضوء على أزمة الخبز التي تعصف بالأهالي في مناطق سيطرة نظام الأسد، وأكدت الصحيفة أنَّ أزمة الخبز التي تعصف بمناطق سيطر النظام السوري، تدل على انهياره اقتصادياً، مشيرة إلى أنَّ أغلب المواد الغذائية الأساسية ارتفعت أسعارها إلى الضعفين تقريباً.

ومع أنَّ العقوبات الأمريكية المعروفة بقانون «قيصر» تعرف في الأوساط الرسمية أيضاً باسم قانون «حماية المدنيين في سوريا»، قد جاءت بعد أكثر من ثماني سنوات من مطالبة الشعب السوري بالدعم الدولي لحماية المتظاهرين والمدنيين، بهدف حرمان الرئيس السوري بشار الأسد من أي فرصة لتحويل النصر العسكري الذي حققه على الأرض إلى مكسب سياسي يكرس من خلاله فرص بقائه في السلطة إلى أجل غير مسمى. لكن على ما يبدو فإنَّ الشعب السوري وفي ظل تلك الظروف التي يفرضها القانون الأمريكي، يواجه أزمة غير معهودة تتعلق بـ "لقمة العيش" التي أصبحت عصية وبعيدة عن متناول يد الغالبية العظمى من السوريين في مناطق سيطرته، وإنَّ

الأفواه الجائعة فقدت الأمل في تحسن ظروف معيشتها تحت سياساته. يرى بعض المحللين «أنَّ عقوبات قانون قيصر لا تعاقب النظام السوري بقدر ما تعاقب السوريين المقيمين في مناطقهم، لأنها تدفع بحياتهم إلى مزيد من الفقر والمعاناة، خاصة في ظل سياسات النظام السابقة التي مكنت لهذا الفقر وهذه المعاناة اليومية.

ختاماً - هل تسقط العقوبات بالأسد أو تغير سلوكه؟

خضعت كثير من البلدان لعقوبات أمريكية وغربية طويلة تفاوت تأثيرها من بلد إلى آخر، بحسب شمولية العقوبات وارتباطها بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية للبلد المفروضة عليه.

تمكَّن العراق من التخفيف من حدتها بفضل عائداته الكبيرة من النفط، أما كوبا فقد تمكنت من تجاوز أغلب هذه العقوبات بفضل دعم المعسكر الشرقي والصين لها على مدى أكثر من ثلاثين عاماً. أما إيران فيبدو أنها لازالت صامدة أمام العقوبات الأمريكية إلى الآن رغم الضرر الكبير الذي لحق اقتصادها مؤخراً بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي. ووفقاً لبي بي سي، فإن العقوبات الأمريكية ضد إيران «أدت إلى تراجع حاد في الاقتصاد الإيراني، مما دفع قيمة عملتها إلى تسجيل مستويات منخفضة، ورفع معدل التضخم السنوي إلى أربعة أضعاف، وإبعاد المستثمرين الأجانب، وإثارة الاحتجاجات وفرض مزيد من العقوبات على طهران».

أيضاً هناك قائمة من الدول التي خضعت لعقوبات مختلفة حسب الجهة المعاقبة او شمولية العقوبات منها:

- بورما
- الصين (من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة).
- قطاع غزة من قبل إسرائيل منذ عام 2001.
- كوريا الشمالية: العقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية منذ الحرب الكورية 1950-1953 خففت في ظل سياسة الشمس المشرقة للرئيس الكوري

الجنوبي كيم داي جونغ والرئيس الأمريكي بيل كلينتون. ولكن تم تشديدها مرة أخرى في عام 2010. من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

• قطر: من قبل الدول المجاورة بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر.

• السودان من قبل الولايات المتحدة منذ عام 1997.

• فنزويلا، من قبل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، منذ 2015، حظر الأسلحة وبيع الأصول المحظورة بسبب: انتهاكات حقوق الإنسان، فساد حكومي مرتفع، روابط مع المخدرات والتزوير الانتخابي في الانتخابات الرئاسية الفنزويلية لعام 2018.

وأثبتت الكثير من التجارب الدولية في مجال العقوبات، أنَّ العقوبات الاقتصادية أو غيرها -مهما كانت درجتها- غير قادرة لوحدها على إسقاط الأنظمة، أو تغير سلوكها بشكل كامل، وإنما الأمر يحتاج إلى تنسيق سياسي، وربما لتحرك عسكري.

في الجانب السوري ربما نحن في سيناريو مشابه لهذه الحالات المختلفة، فمن المعلوم أنَّ العقوبات غير جديدة على النظام السوري، فالأخير تعرض لعقوبات أمريكية وأوروبية، فكان ولا يزال يلتف عليها، ويفعل الآن الشيء ذاته مع العقوبات الحالية رغم شمولية العقوبات، ولاتزال ملامح الرفض وعدم الرضوخ للعقوبات هي الأكثر وضوحاً لدى نظام الأسد وطفائه، وهذا يعني أنَّ العقوبات الأمريكية لن تكون فعّالة على النحو المرجوّ أمريكياً.

ويبدو أنَّ ربط التنازلات السياسية بالعقوبات السياسية والاقتصادية لا يجدي نفعاً مع النظام السوري، وبدون التهديد العسكري المباشر؛ سيقى الوضع على ما هو عليه.

AL - KHATTABI

KRW

FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS



alkhattabirw

